

تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية لإدارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية

حيدر مهدي علاوي

أ.م.د محمد عبد الله ابراهيم

جامعة بغداد - كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

يهدف البحث إلى دراسة تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية في ادارة المخاطر ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اداة الاستبانة لغرض جمع البيانات لمعرفة تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية في ادارة المخاطر .

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود علاقة تأثير وارتباط معنوية وطردية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية وادارة المخاطر المصرفية اي كلما زاد الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تزداد ادرة المخاطر بشكل ايجابي .

وقدم البحث مجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتبني اجراءات التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وذلك من خلال العمل على مطابقة الاجراءات الفعلية مع فقرات المعايير ، بالإضافة الى تشجيع الموظفين للحصول على الشهادات المهنية في التدقيق الداخلي وادارة المخاطر .

الكلمات المفتاحية : معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) ، ادارة المخاطر .

**The influence of adoption international internal audit
standards for risk management in Iraqi commercial banks**

Abstract

The research aims to study the impact of adopting international internal auditing standards in risk management. To achieve this goal, a questionnaire tool was used to find out the impact of adopting international internal auditing standards in risk management.

The research has reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an influence relationship and a direct correlation between international internal audit standards and banking risk management, that is, the greater the interest in applying international internal audit standards, the more positive risk management increases.

The research presented a set of recommendations, the most important of which was the need for Iraqi commercial banks to adopt internal audit procedures in accordance with the International Internal Audit Standards (IIA) by working to match the actual procedures with the paragraphs of the standards, in addition to encouraging employees to obtain professional certificates in internal auditing and risk management.

Key words: International Internal Audit Standards (IIA), Risk management.

المقدمة :

تواجه المصارف مجموعة من المخاطر في عملياتها التي من المحتمل ان يكون لها اثار سلبية على ادائها، وهذه المخاطر صاحبت القطاع المصرفي منذ بداياته حيث كانت العمليات محدودة وادارة العمل ورقابته تجري بسهولة وجهد معقول، وبعد التطورات في العمل الاقتصادي والتكنولوجي ارتفعت المخاطر حيث شهدت المصارف توسعاً ونموً في احجامها وعملياتها وتعد نشاطها وارتفاع ضغط التنافس فيما بينها، ونتيجة لذلك اصبحت المصارف تبحث عن طرق للسيطرة على المخاطر والاحاطة بها، حيث اصبح لزاماً عليها ان تتعامل معها والتعرف عليها ووضع الضوابط الرقابية الفعالة وادارتها بجودة وكفاءة من خلال وجود ادارة مسؤولة عن المخاطر تقوم بتحديددها والقيام بالإجراءات اللازمة للسيطرة عليها والحد من اثارها السلبية لضمان استمرارية المصرف، وعلى هذا الاساس ظهرت العديد من التشريعات والنماذج والمفاهيم من قبل المنظمات والجهات المختصة التي تسعى من خلالها الى تحديد المخاطر ووضع اطار لها مع بيان نطاقها وانواعها ووضع الطرق المناسبة لإدارتها والسيطرة عليها وتخفيضها للحد المقبول .

واستجابة الى هذه التحديات ينظر الى التدقيق الداخلي على انه الجهة المؤهلة للمساعدة في عملية ادارة المخاطر كونه مصدراً استشارياً وتأكدياً، وان معهد المدققين الداخليين (IIA) يعد من ابرز المعاهد الذي قدم

مجموعة من المعايير المنظمة لعمل التدقيق الداخلي وبيان علاقته بعملية ادارة المخاطر حيث ان تطبيق هذه المعايير والالتزام بها سوف يسهم في تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي والمساهمة في ادارة المخاطر من خلال تقييم العمليات الخاصة بإدارة المخاطر والعمل على تحسينها اذ ان معرفتها وتقييمها وادارتها بجودة عالية من العوامل الرئيسية في تحقيق اهداف المصرف ونجاحه.

واستنادا الى ما سبق جاء هدف البحث وهو قياس وتحليل العلاقة بين تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية في ادارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية.

ولتحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى اربعة مباحث، تضمن المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني تناول الجانب النظري لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وادارة المخاطر المصرفية ، اما المبحث الثالث فتناول الجانب العملي من البحث ، واخيرا المبحث الرابع تناول اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها والتوصيات .

المبحث الاول / منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث :

تعد المصارف من اكثر الوحدات الاقتصادية المعرضة للمخاطر بل عملها بالأساس مبني على المخاطر لذلك فان موضوع ادارة المخاطر اكتسب اهمية كبيرة لدى المصارف لان الخلل في تقييمها وعدم الرقابة عليها وفق اساليب عالية الجودة سوف يؤثر في عمليات ونشاطات المصرف وينعكس بشكل سلبي على ادائها، وينبغي ان يساهم التدقيق الداخلي وفق المفهوم الحديث في ادارة المخاطر من خلال تقييم فاعلية عمليات ادارة المخاطر وتحسينها وان هذا الدور يحتاج ان يكون نشاط التدقيق الداخلي ذو جودة وكفاءة عالية والتي توفرها معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) في حال تطبيقها والالتزام بها .

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :

* هل يؤثر تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية على ادارة المخاطر المصرفية .

ثانيا : اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال معرفة التأثير الذي يحدث نتيجة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية في ادارة المخاطر حيث ان مستوى النجاح الذي تحققه المصارف يتوقف بصورة كبيرة على قدرة وكفاءة ادارتها من خلال تحديد وتقييم المخاطر والسيطرة عليها او تقليلها او الحد منها وان عملية دراسة المخاطر وتحليلها وتقييمها وادارتها بصورة صحيحة من العوامل التي تساعد على نجاح المصرف وضمان استمراريته في السوق .

ثالثا :هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. بيان اطار ومفهوم معايير التدقيق الداخلي الدولية وعلاقتها بإدارة المخاطر .
٢. بيان مفهوم ادارة المخاطر وانواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف وخطوات ادارتها .

٣. قياس وتحليل العلاقة بين تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية وإدارة المخاطر المصرفية.

رابعاً: فرضيات البحث : يستند البحث الى الفرضيات الآتية

١. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية وإدارة المخاطر المصرفية .
٢. توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية على إدارة المخاطر المصرفية .

خامساً: مجتمع وعينة البحث :

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي مجموعها (٢٤) مصرفاً، أما عينة البحث فتمثلت بـ(٨) مصرف وهي (مصرف بغداد ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الخليج ، مصرف الاستثمار ، مصرف الموصل ، مصرف بابل ، مصرف اشور ، مصرف عبر العراق).

المبحث الثاني / الجانب النظري

أولاً : مدخل نظري لمعايير التدقيق الداخلي الدولية

١. مفهوم وأهداف معايير التدقيق الداخلي الدولية :

تعرف المعايير وفقاً الى معهد المدققين الداخليين (IIA) بأنها بيان مهني يصدر عن مجلس معايير التدقيق الداخلي والذي يحدد المتطلبات اللازمة لتنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداءه. (بوزار وبودواره، ٢٠١٩: ١٧)

وتهدف المعايير إلى قياس مدى دقة عملية التدقيق حيث تدعم هذه المعايير اتجاه جودة التدقيق الداخلي من خلال الاهتمام بجودة الأداء المهني، وتشمل أهداف المعايير ما يلي : (ابراهيم، ٢٠١٦: ٣٥)

١. تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي.
٢. توفير إطار لتنفيذ وتعزيز مجموعة واسعة من أنشطة القيمة المضافة للتدقيق الداخلي.
٣. وضع الاسس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
٤. توفير قدر من الموضوعية عن طريق تقليل التفاوت في أداء مهام المدققين الداخليين.
٥. تعزيز وتحسين العمليات التنظيمية في الوحدة . (Fülöp & Szekely، ٢٠١٧: 444)
٦. توفير المصداقية للمستفيدين (محمد، ٢٠١٧: ٨٦) .

٢. مراحل تطور معايير التدقيق الداخلي الدولية

أصدر معهد المدققين الداخليين في عام 1978 م أول معايير دولية للتدقيق الداخلي ، وقد شمل هذا الإصدار خمسة مجاميع رئيسية ، حيث كانت المجموعة الاولى تتضمن معايير خاصة بالاستقلال المهني ، اما المجموعة الثانية كانت تتضمن معايير خاصة بكفاءة الأداء الداخلي ، ثم المجموعة الثالثة التي كانت تتضمن معايير خاصة بنطاق العمل ، ثم المجموعة الرابعة التي تضمنت معايير خاصة بتنفيذ عملية التدقيق ، وأخيرا المجموعة الخامسة تضمنت معايير خاصة بإدارة العمل . (عثمان ، ١٩٩٩ : ١٢٩)

ولم يتوقف المعهد إلى هذا الحد بل استمر في تطوير الاطار المهني، حيث توصل مجلس ادارة المعهد في عام (1999) الى وضع إطار مهني جديد وكجزء من هذا الاطار تم تطوير معايير جديدة للتدقيق الداخلي تكون سارية المفعول ابتداء من شهر كانون الثاني (2002)، وبعد ذلك تم مراجعة المعايير من قبل المعهد وازدادت بعض التعديلات عليها واصبحت سارية المفعول ابتداء من كانون الثاني (2007) ثم تم تحديثها مرة اخرى في تشرين الثاني (2008) وتم تعديلها ايضا في (2010) وبدأ العمل بها في تشرين الثاني (2012) حيث اصبح الاطار العام لمعايير التدقيق المهنية الجديدة يتكون من مجموعتين :

المجموعة الاولى : معايير الصفات (سلسلة الالف)

المجموعة الثانية : معايير الاداء (سلسلة الالفين) . (الزبيدي، ٢٠١٧ : 69).

ثم اجرى مجلس معايير المدققين الداخليين تعديلا اخيرا لمعايير التدقيق الداخلي في عام (2014) والتي اصبحت سارية المفعول في 1 كانون ثاني من عام (2017) . (الشمري، ٢٠١٨ : ٣٤)
ومما سبق يرى الباحثان ان المعهد يعمل على تطوير معايير الممارسة المهنية بصورة مستمرة التي تؤدي الى مواكبة المدقق الداخلي للتطورات الحاصلة في كافة عمليات الوحدات الاقتصادية .

٣. انواع معايير التدقيق الداخلي الدولية :

اولا : معايير الصفات (الخصائص) :

وهي المعايير التي تصف صفات الأفراد الذين يؤدون عملية التدقيق الداخلي مثل المسؤولية والاستقلالية والموضوعية والكفاءة والعناية المهنية اللازمة في ادائهم لعملهم، ويطلق عليها اسم المعايير الشخصية لأنها تتعلق بالصفات الشخصية للمدقق . (ابراهيم ، ٢٠١٦ : ٣٦-37)
وتتألف هذه المعايير من اربعة معايير رئيسية وكل معيار رئيسي له عدة معايير فرعية والجدول الاتي يوضح المعايير الرئيسية لمعايير الصفات :

جدول (١) معايير الصفات

المعيار	المفهوم
١. الهدف والصلاحية والمسؤولية	ينبغي تحديد الهدف من نشاط التدقيق الداخلي ومسؤولياته وصلاحياته بصورة رسمية في ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتوافق مع مهمة التدقيق الداخلي ، وينبغي على مدير التدقيق الداخلي مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بشكل دوري وتقديمه إلى الإدارة العليا

(١٠٠٠)	ومجلس الإدارة للموافقة عليه .
٢.الاستقلالية والموضوعية (١١٠٠)	ينبغي أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً وتعني الاستقلالية التحرر من الظروف والشروط التي من شأنها ان تهدد قدرة المدقق الداخلي او مدير التدقيق من اداء اعماله ومسؤولياته من غير تحيز ويمكن تحقيق الاستقلالية اللازمة من خلال الوصول المباشر وبدون اي قيود الى الجهات العليا، وينبغي أن يكون المدقق الداخلي موضوعي في أداء عمله من خلال عدم تبعية احكامه الى اراء الآخرين .
٣. المهارة والعناية المهنية اللازمة (١٢٠٠)	ينبغي أن يتم تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي بمهارة من خلال التأهيل العلمي المناسب بالإضافة الى المهارات والكفاءات الأخرى التي ينبغي توفرها لدى المدقق الداخلي لتنفيذ مسؤولياته بفعالية وكذلك ينبغي بذل العناية المهنية اللازمة في اداء اعمالهم .
٤. برنامج ضمان وتحسين الجودة (١٣٠٠)	ينبغي على مدير التدقيق الداخلي ان يضع برنامج لضمان وتحسين جودة التدقيق الداخلي وتطويره من خلال تقييم مدى توافق العمل مع معايير الممارسة المهنية وتقييم فاعليتهم وكفاءتهم وتحديد فرص التحسين الممكنة وينبغي ان يغطي جميع جوانب أنشطة التدقيق الداخلي .

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على (IIA Standards:2017)

ثانيا : معايير الاداء

وتصف طبيعة التدقيق الداخلي كنشاط وتضع المقاييس النوعية التي يمكن من خلالها قياس عملية التدقيق الداخلي، بالإضافة لتوفيرها معايير الجودة التي يمكن من خلالها تقييم أداء أنشطة التدقيق الداخلي داخل الوحدة الاقتصادية وبيان دورها في تحقيق اهداف الوحدة وازافة قيمة لها . (ابراهيم ، ٢٠١٦ : ٣٦-٣٧)

وتتألف هذه المعايير من سبعة معايير رئيسية وكل معيار رئيسي يحتوي على مجموعة من المعايير الفرعية ، والجدول الاتي يوضح المعايير الرئيسية لمعايير الاداء .

المعيار	المفهوم
١. ادارة نشاط التدقيق الداخلي (٢٠٠٠)	ينبغي على مدير التدقيق الداخلي أن يقوم بإدارة قسم التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أنه يضيف قيمة إلى الوحدة الاقتصادية حيث يتم ادارة القسم بفعالية من خلال تحقيق الاهداف والمسؤوليات المذكورة في ميثاق التدقيق الداخلي والتقييد بمبادئ اخلاقيات المهنة والمعايير .
٢. طبيعة العمل (٢١٠٠)	ينبغي أن يقوم المدقق الداخلي باستخدام منهج منضبط وشامل لكافة اوجه نشاط التدقيق الداخلي كما جاء في التعريف الاخير لمعهد المدققين الداخليين (IIA)

بحيث يكون مبني على المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية ويعمل على تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تأكيد عمليات الوحدة وتقديم الاستشارات التي تساهم في اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية، ويتم تعزيز مصداقية التدقيق الداخلي عندما يكون المدققون استباقيين وان تقيّماتهم تقدم رؤى جديدة وتأخذ في الاعتبار التأثير المستقبلي.	
ينبغي على المدققين الداخليين توثيق وتطوير خطة لكل مهمة، بما في ذلك أهداف ونطاق المهمة وتوقيتها وتخصيص الموارد اللازمة لها وينبغي أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات الوحدة الاقتصادية وأهدافها ومخاطرها ذات الصلة .	٣. تخطيط مهمة التدقيق الداخلي (٢٢٠٠)
ينبغي على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية والموثوقة وذات الصلة بمهمة التدقيق وتحليلها وتقييمها وتوثيقها لتحقيق أهداف المهمة.	٤. تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي (٢٣٠٠)
ينبغي على المدققين الداخليين الإبلاغ عن نتائج مهمة التدقيق وينبغي ان تشمل التبليغات اهداف المهمة ونطاقها والاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق ورأي المدقق الداخلي المدعوم بالمعلومات الكافية والموثوقة، وينبغي ان تكون التبليغات موضوعية وواضحة وخالية من الاخطاء والتحريفات وموجزة وفي التوقيت المناسب.	٥. تبليغ النتائج (٢٤٠٠)
ينبغي وضع نظام لمراقبة الاجراءات المتخذة في ضوء النتائج المبلغ عنها.	٦. مراقبة سير العمل (٢٥٠٠)
عندما يرى مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة قد قبلت بمستوى من المخاطر قد يكون غير مقبول للوحدة الاقتصادية، ينبغي عليه مناقشة ذلك مع الإدارة العليا، وإذا تبين له أن الأمر لم يتم حله فيجب عليه إبلاغ الأمر إلى مجلس الإدارة من خلال تقديم تقرير يوضح فيه رأيه بمستوى المخاطر وتأثيرها المتوقع على الوحدة الاقتصادية .	٧. التبليغ عن قبول المخاطر (٢٦٠٠)

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على (IIA standard:2017)

ثانيا : إدارة المخاطر المصرفية:

١. مفهوم المخاطر المصرفية :

تتعلق المخاطر المصرفية بكل من خسائر رأس المال والموجودات وانخفاض قيمة الشهرة والعلامة التجارية للمصارف، وان قبول المخاطر هو محور عمل الأنشطة المصرفية مما يتطلب منها تقييم فرص أعمالها على

أساس العلاقة بين المخاطر والفوائد والبحث عن الفرص التي تساهم في اكتساب الفوائد التي تستحق المخاطر المقبولة، وان المصارف سوف تعمل بشكل جيد إذا كان مستوى المخاطر لديها معقولاً وتحت السيطرة . (Oanh,2017:7)

وهناك العديد من التعريفات للمخاطر المصرفية، اذ تشير إلى عدم القدرة على التنبؤ بالنتائج و احتمالية التباين في العوائد المرغوبة أو المتوقعة، وتعرف على أنها الخسارة المحتملة التي قد تحدث بسبب بعض الأحداث مثل الانكماش الاقتصادي، والتغيرات السلبية في السياسات المالية والتجارية، والتغيرات في أسعار الفائدة، أو أسعار الصرف، أو انخفاض أسعار الأسهم. (Ishtiaq,2015:20)

وتعرف ايضا بانها حالات عدم اليقين التي تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الربحية ومن الممكن أن تؤدي إلى خسائر مباشرة. (Zakaria,2017:212) و يتم تعريفها ايضا بأنها تهديد بالفشل في تحقيق اهداف المصرف واحتمال حصول أحداث تؤثر بشكل سلبي على وضع المصرف الحالي وآفاق تطوره . (٤٤،٤٥ :Adamowicz،٢٠١٨)

وبناء على ما سبق يرى الباحثان ان المخاطر المصرفية هي (احتمال التعرض الى خسائر ناتجة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تؤثر بشكل سلبي على تحقيق الاهداف الموضوعة من قبل المصرف) .

٢. انواع المخاطر المصرفية :

تواجه المصارف أنواعاً عديدة من المخاطر وتظهر يوميا أنواع جديدة تزيد اعباءً بشكل مباشر أو غير مباشر على المصارف وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها الحالية أو المستقبلية ، لذلك حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير واختلفت تصنيفاتها باختلاف اراء ووجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية (العتابي، ٢٠١٧: ٣٠) .

وسيتم توضيح المخاطر المصرفية اعتمادا على التصنيف الاكثر اتفاقا في الادبيات المحاسبية والمالية الى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية وكالاتي :

اولا : المخاطر المالية :

وتشمل جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصرف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب اشرافاً ورقابة مستمرة من إدارة المصرف ووفقاً لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والظروف الاقتصادية للأطراف الأخرى ذات العلاقة .(القيسي،٢٠١٦: ٣٧)

وتشمل المخاطر المالية الانواع الاتية :

أ. مخاطر الائتمان :

يمثل الائتمان المصدر الأساسي للدخل لأي مصرف في العالم على الرغم من أنه يعرض المصارف لمخاطر الائتمان والتي تعد اهم انواع المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي (Serwadda,2018:1627-1628). حيث تعرف بانها مخاطر التخلف عن السداد التي تنتج عن فشل سداد الالتزامات المطلوبة من قبل الزبون او

المقترض . (omondi,٢٠١٥:1-2). وعرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر الائتمان بأنها احتمال فشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزام الدفع وفقا للشروط المتفق عليها مع المصرف (Narayana&Mahadeva,2016:1218).

ب. مخاطر السيولة :

تعرف مخاطر السيولة بأنها (عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزامات عند استحقاقها و التأثير بصورة سلبية على الوضع المالي للمصرف)، وتساعد الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة على ضمان قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها ونقل من احتمالية تطور الموقف المعاكس. (Kumar& Yadav,2013:1-2).

وينبغي على المصارف إنشاء إطار عمل قوي لإدارة مخاطر السيولة يضمن الحفاظ على السيولة الكافية عن طريق تنفيذ عملية سليمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة. (Leo,et.al,2019:3).

ج. مخاطر السوق:

يتم تعريف مخاطر السوق على أنها مخاطر الخسائر "بسبب التحركات في مستوى أو تقلب أسعار السوق". (Leo,et.al,2019:2).

ويمكن تقسيم مخاطر السوق الى: (Micu,2020:72)

- أ . مخاطر العملة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية .
- ب . مخاطر أسعار الفائدة بسبب تقلبات أسعار الفائدة .
- ج . مخاطر حقوق الملكية بسبب تقلبات أسعار الأسهم .

* مخاطر اسعار الصرف _:

وهي مخاطر تكبد الخسائر بسبب التقلبات في أسعار الصرف، اذ تنشأ من التغيرات في الأرباح من خلال تغير مؤشر الإيرادات والرسوم على أسعار الصرف، أو من التغيرات في قيم الموجودات والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية (Bessis,2015:4).

*. مخاطر اسعار الفائدة:

يسمى تأثير تغير أسعار الفائدة على الوضع المالي للمصرف بمخاطر أسعار الفائدة، لما لها من تأثير مباشر على ربحية المصرف (PATHAK,2020:299). وتعرف بأنها الخسائر المحتملة بسبب التغيرات في أسعار الفائدة. (Leo,et.al,2019:2)

* . مخاطر أسعار الأسهم:

يمكن تعريف مخاطر الأسهم على أنها الخسارة المحتملة الناتجة عن التغيير السلبي في سعر السهم (Leo,et.al,2019:2) وتسبب هذه المخاطر انخفاض في قيمة الاستثمارات نتيجة تحركات سوق الأوراق المالية وتسبب خسارة لبعض الأفراد أو الشركات. (Rehman,2016:20)

ثانيا : المخاطر غير المالية :

هي المخاطر التي قد تؤثر على نمو أعمال المصرف والفشل المحتمل لاستراتيجياته، وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب فشل الإدارة، والمنافسة، وعدم توفر الخدمات المناسبة، والعوامل الخارجية. (kanchu & kumar, 2013: 149)

وتشمل المخاطر غير المالية الانواع الاتية :

أ. المخاطر التشغيلية :

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من خلال الأحداث الخارجية. (Okeke,2018:108)، إذ تتكون هذه المخاطر بشكل أساسي من الأخطاء البشرية في العمليات المصرفية والاحتيايل المالي والكوارث الطبيعية التي من الممكن أن تسبب خسائر للمصارف وربما يؤدي إلى انهيارها . (Okehi, ٢٠١٤:49)

ب. مخاطر السمعة:

تشير مخاطر السمعة الى السمعة العامة للمصرف التي تتعلق بكفاءته ونزاهته ومصداقيته والتي تنتج عن تصور اصحاب المصلحة (الزبائن والمساهمون والدائنون والمنافسون والسلطات الحكومية) . (zaby&pohl,2019:2).

ج.المخاطر القانونية والتنظيمية :

ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدم الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية من قبل المؤسسات المصرفية، وقد تنشأ أيضاً بسبب الخروقات أو الأخطاء أو الإهمال من جانب المصرف للوفاء بالمتطلبات القانونية والتنظيمية أو الإجراءات أو المعايير الأخلاقية. (Farhan& Alam,2018:454)

د. المخاطر الاستراتيجية :

وهي المخاطر التي تنتج من عدم وجود استراتيجية مناسبة للمصرف التي تمكنه من تحديد مساره لتحقيق اهدافه القصيرة وطويلة الامد وذلك في ظل ظروف وبيئة تنافسية، وقد تنتج ايضا من اتخاذ قرارات خاطئة او عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب الامر الذي يؤدي الحاق الخسائر او ضياع الفرص البديلة . (خميس، ٢٠١٨ : ٣٣)

هـ. مخاطر الاعمال :

ينشأ هذا النوع من المخاطر من استراتيجية العمل طويلة الأجل للمصرف، وتحدث عندما يفقد المصرف حصته في السوق بمرور الزمن أو عندما يكون غير قادر للامتثال لديناميكيات المنافسة، وتحدث أيضاً عندما يكون المصرف على وشك الاستحواذ أو الإغلاق، بالإضافة الى ذلك تشير مخاطر الاعمال الى الحالة التي تختار فيها المصارف استراتيجية خاطئة تؤدي في النهاية إلى فشلها... (Micu,2020:73) ومما تقدم يرى الباحثان ان القطاع المصرفي يواجه مخاطر متعددة قسم منها داخلي مرتبط بالمصرف نفسه، واخرى تتعلق بالبيئة الخارجية كالسوق المحلية والدولية والتشريعات وغيرها، و يتطلب وجود ادارة متخصصة للسيطرة على هذه المخاطر باستخدام الاساليب المناسبة وجعلها عند الحدود المقبولة للمصرف .

٣ : مفهوم ادارة المخاطر المصرفية :

اكتسبت إدارة المخاطر في المصارف أهمية كبيرة منذ الأزمات المالية العالمية وكان هناك تركيز مستمر حول كيفية اكتشاف المخاطر وقياسها والإبلاغ عنها وإدارتها. (Leo,et.al,2019:1)، اذ تعد أمراً بالغ الأهمية في المؤسسات المالية وتتطلب اهتمام كبير من قبل المساهمين والممارسين والمنظمين، اذ أن العديد من الخسائر الرئيسية الكبيرة هي نتيجة سوء إدارة المخاطر، وينبغي أن تنتشر ثقافة إدارة المخاطر بين جميع موظفي الوحدة الاقتصادية. (Jaber,2020:24)

حيث يتم تعريفها بأنها مقياس يستخدم لتحديد وتحليل المخاطر ثم الاستجابة لها، وهي عملية مستمرة بطبيعتها وأداة مفيدة تساهم في عملية صنع القرار. ووفقاً الى لجنة بازل للرقابة المصرفية فان ادارة المخاطر " هي عملية مستمرة ينبغي تنفيذها على جميع مستويات الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المحددة والمحافظة على الجدوى والشفافية المالية." (Oanh,2017:13-14)

ويرى الباحثان ان عملية ادارة المخاطر تتمثل في تحديد مستوى المخاطر التي ممكن ان يتحملها المصرف وتحديد وتقييم مستوى المخاطر الحالية والمستقبلية لاتخاذ الاجراءات والمعالجات المناسبة لجعل المخاطر ضمن المستوى المقبول للحفاظ على سير الاعمال بكفاءة لتحقيق اهداف المصرف .

٤ : خطوات إدارة المخاطر :

تتضمن عملية إدارة المخاطر المصرفية التنبؤ بالمخاطر وتحديد احتمالية حدوثها وتقييم الآثار المترتبة عليها ووضع وتنفيذ المعالجات المناسبة لمنع أو تقليل الخسائر المتعلقة بها من خلال تطوير استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، وسياسة اتخاذ القرار التي تسمح باستخدام جميع إمكانيات المصرف في الوقت المناسب وبطريقة متناسقة والحفاظ على المخاطر عند المستوى المقبول والمسيطر عليه . (chornous & Ursulenko,2013 :122)

وتتضمن عملية ادارة المخاطر عدة مراحل ويمكن تلخيصها بالخطوات التالية (Türsoy,2018:3) :

* تحديد المخاطر المحتملة في الأعمال المصرفية .

* تقييم المخاطر .

* وضع وتنفيذ خطة عمل للتعامل مع الأنشطة التي من المحتمل ان تنكب خسائر (معالجة المخاطر) .

* المراجعة المستمرة والإبلاغ عن ممارسات إدارة المخاطر .

والفقرة التالية ستبين عرض خطوات ادارة المخاطر :

أ. تحديد المخاطر :

أن تحديد المخاطر هو المرحلة الأولى في عملية إدارة المخاطر وهي نقطة البداية لخطوات أخرى كالتقييم والتحليل والسيطرة عليها، وتكون إدارة المخاطر فعالة إذا كان تحديدها حقيقياً، اذ يعد تحديد المخاطر أمراً ضرورياً للإشارة إلى أوجه عدم اليقين السائدة داخل المصرف ولتحقيق هذه الخطوة هناك حاجة لفهم السوق الذي يتعامل فيه المصرف والبيئات الاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية السائدة وفهم الأنشطة الناشئة عن المخاطر. (Rehman,2016:39)

ب. تقييم المخاطر :

وهي عملية تقدير اثر المخاطر المحتملة لنشاط معين ومقارنتها مع المنافع المحتملة لنفس النشاط ، وينبغي تقييم المخاطر وقياس احتمال وقوع خسائر معينة وتتطلب عملية التقييم اعطاء الاولوية للمخاطر ذات التأثير الاكبر اذ ان الهدف من عملية التقييم هو تحديد الاحداث والانشطة التي لها اهمية كبيرة لينصب عليها تركيز وانتباه الادارة وايضا توفير معلومات لاتخاذ القرارات المناسبة للقيام بالإجراءات والتحسينات اللازمة .(علي ٢٠١٤: ٥٤)

ج. معالجة المخاطر :

من الضروري تحديد نوع الإجراء او النشاط الذي يمكن للمصرف تنفيذه لمواجهة المخاطر المحتملة فإذا لم تقوم المصارف بإدارة المخاطر بشكل صحيح فقد يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة. (Türsoy,2018:2) ويهدف قرار معالجة المخاطر إلى التحليل المنهجي لمؤشرات المخاطر وحسب أنواعها والعمل على تقليلها مع الاحتفاظ بمستوى ربحيتها . (Kazbekova,2020:3280).

د. مراقبة او مراجعة المخاطر :

بعد أن يتم اتخاذ القرار وتنفيذه تتم عملية المراقبة وإعداد التقارير وتعد هذه الخطوة هي الاخيرة من ممارسات إدارة المخاطر والإبلاغ عن أنشطة إدارة مخاطر المصرف. (Türsoy,2018:3). وتقع مسؤولية مراقبة المخاطر على قسم إدارة المخاطر، وهو المسؤول عن تنفيذ سياسات المخاطر التي وضعتها الجهات العليا (مجلس الإدارة واللجان التابعة له) المتعلقة بالمخاطر الناشئة عن أنشطة الأعمال اليومية، ومن الضروري لموظفي قسم ادارة المخاطر التواصل مع باقي اقسام وانشطة المصرف كونهم مسؤولين عن تقديم تقارير مباشرة إلى قسم إدارة المخاطر على أساس يومي بحيث ينبغي الحفاظ على الارتباط بين قسم إدارة المخاطر ووحدات الأعمال الأخرى في المصرف . (Rehman,2016:43).

٥. دور معايير التدقيق الداخلي الدولية في إدارة المخاطر :

لقد تطورت عمليات واجراءات التدقيق الداخلي من أساليب التدقيق التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق بحيث يتم تركيز جهود نشاط التدقيق الداخلي في المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في الوحدة الاقتصادية . (الدود ومحمد ، ٢٠١٨ : ٦٣)
وقد أشار معهد المدققين الداخليين من خلال معايير التدقيق الداخلي إلى أن تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر يقع ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار الفرعي (٢١٢٠) من معايير طبيعة العمل والخاص بإدارة المخاطر "ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها" . ويمكن تحديد فعالية عمليات إدارة المخاطر عن طريق قيام المدقق الداخلي بتقييم الاتي : (IIA Standard;2017)

- * اهداف الوحدة الاقتصادية تساند وتتفق مع مهمة الوحدة .
- * المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها .
- * يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية الوحدة الاقتصادية للمخاطر .
- * يتم النقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والابلاغ عنها في الوقت المناسب لتمكين الموظفين والجهات العليا من القيام بمسؤولياتهم .
- وتتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الادارية المستمرة او من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة او كليهما .
- كما اشار معهد المدققين الداخليين (All) ضمن المعايير والارشادات إلى ضرورة ان يكون بناء خطة التدقيق الداخلي وفقا للمخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية من خلال الاتي :
- (الرمحي، ٢٠١٧ : ٤١٢)

- ١- على مدير التدقيق الداخلي عند اعداد خطة التدقيق مراعاة أن تكون الخطة مبنية على أساس المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية وذلك من اجل تحديد أولويات العمل بما يتوافق مع أهداف الوحدة وضمان تحقيقها .
- ٢- ينبغي ان يعتمد بناء خطة التدقيق على تحديد المخاطر للأنشطة المراد تدقيقها وعلى أهداف الوحدة الاقتصادية .
- ٣- ينبغي ان تأخذ الخطة بعين الاعتبار التغيرات الهامة في بيئة العمل ومدى تأثيرها على المخاطر التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية .
- ٤- تكون خطة التدقيق الداخلي مستمدة من الخطة الاستراتيجية للوحدة الاقتصادية ككل والتي تعكس وجهة نظر الوحدة اتجاه المخاطر التي تواجه الاهداف المراد تحقيقها والتي تعطي مؤشرا للتدقيق الداخلي في تحديد المجالات والأنشطة ذات المخاطر الهامة .

- ٥- ضرورة بناء أولويات تنفيذ برامج التدقيق الداخلي ضمن الخطة استنادا إلى المخاطر المرتبطة بالأنشطة وذلك لكي يتم توجيه الموارد المتاحة لقسم التدقيق المادية والبشرية نحو الأنشطة ذات المخاطر الهامة .
- ٦- ينبغي أن تكون الإجراءات التي يتبعها المدقق الداخلي في الفحص والاختبار متوافقة مع أهمية ودرجة احتمالية حدوث المخاطر، أي بمعنى التوسع في عينات الاختبار للأنشطة ذات المخاطر الأكبر .
- ٧- ينبغي أن تغطي التقارير التي يتم إعدادها من قبل المدققين المخاطر التي تم الاستناد إليها في عملية التدقيق .
- ٨- على مدير قسم التدقيق الداخلي أعداد تقرير حول مدى كفاية أنظمة الضبط الداخلي الموضوعة للسيطرة على المخاطر، بالإضافة الى ذلك يبين هذا التقرير المخاطر التي تعلم بها الإدارة وتقبل بوجودها .
- ٩- رفع خطة التدقيق الداخلي والموارد التي يحتاجها القسم مبينا فيها عدد البرامج المتوقع تنفيذها ، والموارد البشرية اللازمة، وأولويات التنفيذ .
- ١٠- رفع تقارير دورية تبين منجزات قسم التدقيق ومقارنتها مع الخطة المعتمدة مع توضيح أية معوقات حالت دون تنفيذ بعض الفقرات في حالة حدوث ذلك .

المبحث الثالث

الجانب العملي

سيتم من خلال هذا المبحث عرض وتحليل نتائج البحث (تأثير تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية لإدارة المخاطر في المصارف التجارية العراقية) ، وذلك من خلال عرض الأوساط الحسابية لتشخيص الاجابات للعينة ، والانحرافات المعيارية لتقدير مدى التشتت في اجابات العينة ، ومعامل الاختلاف لتحديد درجة التجانس في اجابات وترتيب فقرات البحث ، والاهمية النسبية لمعرفة درجة اهتمام عينة البحث ، والترتيب بحسب الاهمية للفقرات ، واستخدام النسب المئوية والتكرارات لمعرفة شدة الاجابة .

وتم توزيع (٨٦) استمارة استبيان على العينة ، وبالمقابل كان عدد الاستمارات المستلمة والتي تم الاجابة عليها قد بلغ (٨٠) استمارة استبيان . وكما موضحة في الجدول ادناه :

عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الاسترداد

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	نسبة الاسترداد %
٨٦	٨٠	٩٣ %

و تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي في إجابات أفراد عينة البحث ، وسيكون مستوى وزن الإجابة محصورا بين (١ - ٥) و خمسة مستويات وعلى وفق الفئات ، فقد تم تحديد طول الفئة في هذا المقياس من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (٥ - ١ = ٤) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الفئة أي (٤ / ٥ = ٠,٨٠) وبعد ذلك تم اضافة هذه القيمة الى أقل قيمة في المقياس أي

من بداية المقياس وهي واحد صحيح ، وذلك لتحديد الحد الاعلى لهذه الفئة ، وبهذا أصبح طول الفئة كما موضح في الجدول ادناه .

وزن مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale المعتمد في البحث

طول الفئة	درجة الموافقة
١ - ١,٧٩	لا اوافق بشدة
١,٨ - ٢,٥٩	لا اوافق
٢,٦ - ٣,٣٩	محايد
٣,٤ - ٤,١٩	اوافق
٤,٢ - ٥	أوافق بشدة

وصف أفراد العينة :

١ - التحصيل الدراسي : يوضح الجدول ادناه ، أن الغالبية العظمى من أفراد العينة حاصلين على شهادة البكالوريوس ، إذ بلغ عددهم (٦١) من مجموع عينة الدراسة ، والبالغة (٨٠) أي بنسبة (٧٦,٢٥ %) وهي اعلى نسبة ، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادات عليا (١٣) فردا ، أي بنسبة (١٦,٢٥ %) ، واخير بلغ عدد الحاصلين على شهادة دبلوم ، (٦) فرد ، أي بنسبة (٧,٥٠ %) من مجموع عينة الدراسة ، وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بثقافة جيدة ، ويمتلكون القدرة العلمية الكافية للإجابة على تساؤلات الاستبانة مما يجعل الإجابات أكثر دقة وموضوعية .

٢ - التخصص : يوضح الجدول ادناه ، أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم في اختصاص (محاسبة) ، إذ بلغ عددهم (٣٩) من مجموع عينة الدراسة ، والبالغة (٨٠) أي بنسبة (٤٨,٧٥ %) ، في حين بلغ عدد افراد اختصاص (مالية ومصرفية) (٢١) ، أي بنسبة (٢٦,٢٥ %) ، وبلغ عدد افراد اختصاص (إدارة اعمال) (١١) ، أي بنسبة (١٣,٧٥ %) ، وفي حين بلغ عدد افراد الاختصاصات الأخرى المتبقية (٩) ، أي بنسبة (١١,٢٥ %) ، من مجموع عينة الدراسة .

٣ - عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي : يوضح الجدول ادناه أن الخبرة للفئة (٦ - ١٠ سنة) حققت أعلى نسبة فقد بلغ عدد أفرادها (٣٣) فرداً أي بنسبة (٤١,٢٥ %) من مجموع عينة الدراسة ، والبالغة (٨٠) وهي اعلى نسبة ، في حين حققت مدة الخبرة (١١ - ١٥ سنة) (٢٥) فردا ، أي بنسبة (٣١,٢٥ %) ، وبلغت مدة الخبرة (١ - ٥ سنة) (١٣) فرداً أي بنسبة (١٦,٢٥ %) ، وأخيراً حققت مدة الخبرة (اكثر من ذلك) (٩) فردا أي بنسبة (١١,٢٥ %) من مجموع العينة ، مما يتضح أن العينة

المبحوثة تتصف بالنضج الفكري ، والتكامل المهارى بين كل المستويات ، وهذا يخلق قوة للدراسة ولاسيما في إجابة العينة على فقرات الاستبانة ، من حيث الفهم والاستيعاب .

خصائص أفراد العينة

ت	المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة %
١	التحصيل الدراسي	دبلوم	٦	7.50
		بكالوريوس	٦١	76.25
		شهادة عليا	١٣	16.25
		المجموع	٨٠	100.00
٢	التخصص	محاسبة	٣٩	48.75
		مالية ومصرفية	٢١	26.25
		ادارة اعمال	١١	13.75
		غير ذلك	٩	11.25
		المجموع	٨٠	100.00
٣	سنوات الخبرة في العمل المصرفي	١-٥ سنة	١٣	16.25
		٦-١٠ سنة	٣٣	41.25
		١١-١٥ سنة	٢٥	31.25
		اكتر من ذلك	٩	11.25
		المجموع	٨٠	100.00

المتغير الرئيس الاول (معايير التدقيق الداخلي (X)

تضمن هذا المتغير (معايير التدقيق الداخلي (X) على أربعة وعشرون فقرة (١ - ٢٤) مقسمة الى قسمين (معايير الصفات) وتضمنت (١٠) فقرات و(معايير الاداء) تضمنت على (١٤) فقرة.

وكانت النتائج كالآتي :

نتائج المتغير الرئيس الاول (معايير التدقيق الداخلي (X) بلغ الوسط الحسابي الكلي للمتغير (٤,٢٤) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق بشدة) ، وبانسجام عالي في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها

(٠,٢٥) ، (٥,٨٣)، وهذ النتيجة تشير الى ان عينة البحث متفقة تماما نحو معايير التدقيق الداخلي X بالاتجاه الايجابي ، وبلغت الاهمية النسبية (٨٤,٧٢ %) وهي نسبة ايجابية جيدة .

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية لإجمالي متغيرات معايير التدقيق الداخلي X الرئيسية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١	معايير التدقيق الداخلي X	4.24	0.25	5.83	84.72

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية والتكرارات لمعايير الصفات على المستوى الفرعي والاجمالي

ت	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة	
						ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	يتم تحديد هدف وصلاحيه ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي وواضح ومكتوب ضمن وثيقة رسمية (ميثاق التدقيق الداخلي) وتتم المصادقة عليها من قبل مجلس الادارة.	4.45	0.50	11.25	89.00	0	0.00	0	0.00	0	0.00	44	55.00	36	45.00
2	ارتباط قسم التدقيق الداخلي مهنيا بلجنة التدقيق ووظيفيا بمجلس الادارة يوفر ضمان استقلاليته بما يكفل اداء نشاطه بموضوعية وتبليغ النتائج بدون اي تأثيرات على رأيه.	4.33	0.61	14.14	86.50	0	0.00	2	2.50	0	0.00	48	60.00	30	37.50
3	يقوم المدقق الداخلي بإبلاغ الجهات العليا في حال تعرضه لأي تأثير على استقلاليته من شأنها ان تؤثر على موضوعيته في اداء اعماله.	4.18	0.52	12.51	83.50	0	0.00	0	0.00	5	6.25	56	70.00	19	23.75
4	قيام المدقق الداخلي بتقييم العمليات التي سبق وان كان مشرفا عليها تؤثر على موضوعيته.	4.24	0.64	15.13	84.75	0	0.00	1	1.25	6	7.50	46	57.50	27	33.75
5	ينبغي ان يتمتع المدقق الداخلي بالمهارة	4.34	0.53	12.14	86.75	0	0.00	0	0.00	2	2.50	49	61.25	29	36.25

													والتأهيل العلمي المناسب والخبرة والمعرفة الوافية لتقييم عمليات ادارة المخاطر بكفاءة وفاعلية.	
31.25	25	62.50	50	6.25	5	0.00	0	0.00	0	85.00	13.24	0.56	4.25	6 يقوم المدقق الداخلي ببذل العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ مهامه ويأخذ بنظر الاعتبار كفاية عمليات ادارة المخاطر.
28.75	23	67.50	54	3.75	3	0.00	0	0.00	0	85.00	12.13	0.52	4.25	7 على ادارة المصرف تطوير معارف ومهارات وكفاءة المدققين الداخليين من خلال ادخالهم في دورات تدريبية او تشجيعهم للحصول على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لتحقيق اهداف المصرف.
26.25	21	68.75	55	5.00	4	0.00	0	0.00	0	84.25	12.35	0.52	4.21	8 يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع برنامج لتأكيد وتقييم وتحسين جودة التدقيق الداخلي يغطي كافة اعماله وابلاغ نتائج البرنامج الى الادارة العليا ومجلس الادارة.
17.50	14	68.75	55	13.75	11	0.00	0	0.00	0	80.75	13.90	0.56	4.04	9 ينبغي اجراء تقييم بصفة دورية لنشاط التدقيق الداخلي من خلال التقييم الذاتي او من قبل جهة من داخل المصرف يكون لديها المعرفة

														الكافية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.	
33.75	27	57.50	46	6.25	5	2.50	2	0.00	0	84.50	15.97	0.67	4.23	على المصرف ان يقوم بطلب اجراء تقييم لنشاط التدقيق الداخلي من قبل جهة خارجية مختصة بالتدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.	10
										85.00	6.08	0.26	4.25	معايير الصفات	

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية والتكرارات لمعايير الاداء على المستوى الفرعي والاجمالي

ت	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة	
						ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
١١	وضع خطة للتدقيق الداخلي مبنية على اساس المخاطر تتماشى مع اهداف المصرف ويتم مراجعتها وتعديلها وفقا للتغيرات في مخاطر وعملیات المصرف ويصادق عليها من قبل مجلس الادارة.	4.54	0.50	11.06	90.75	0	0.00	0	0.00	0	0.00	37	46.25	43	53.75
١٢	يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الادارة العليا ولجنة التدقيق الداخلي او مجلس	4.30	0.60	14.04	86.00	0	0.00	0	0.00	6	7.50	44	55.00	30	37.50

													الادارة بالموارد التي يحتاجها نشاط التدقيق الداخلي من عدد الموظفين والتأهيل العلمي والمهارة والكفاءة و اي نقص او قصور في هذه الموارد .	
25.00	20	60.00	48	12.50	10	2.50	2	0.00	0	81.50	16.92	0.69	4.08	١٣ يقوم مدير التدقيق بتبادل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الداخلية والخارجية الاخرى التي تقدم خدمات الاستشارة والتأكيد.
23.75	19	65.00	52	8.75	7	2.50	2	0.00	0	82.00	15.81	0.65	4.10	١٤ يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات ادارة المخاطر والاسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع اسلوب قائم على المخاطر .
21.25	17	67.50	54	8.75	7	2.50	2	0.00	0	81.50	15.51	0.63	4.08	١٥ يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم ما اذا كان يتم الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المصرف للمخاطر وفقا لتعليمات البنك المركزي.
27.50	22	67.50	54	3.75	3	1.25	1	0.00	0	84.25	13.46	0.57	4.21	١٦ على قسم التدقيق الداخلي تقييم ما اذا كان يتم تحديد المعلومات المتعلقة بالمخاطر ويتم الابلاغ عنها في الوقت المناسب لتمكين

													الموظفين والادارة ومجلس الادارة بالقيام بمسؤولياتهم.	
26.25	21	62.50	50	8.75	7	2.50	2	0.00	0	82.50	16.08	0.66	١٧ يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين اساليبها بما يكفل الاشراف على عمليات ادارة المخاطر.	4.13
30.00	24	65.00	52	3.75	3	1.25	1	0.00	0	84.75	13.66	0.58	١٨ يقوم المدقق الداخلي بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق مبنية على اساس المخاطر وتتضمن الخطة اهداف هذه المهمة ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.	4.24
33.75	27	62.50	50	3.75	3	0.00	0	0.00	0	86.00	12.49	0.54	١٩ عند وضع خطة مهمة التدقيق على المدقق الداخلي ان يأخذ في الاعتبار المخاطر الهامة والوسائل التي يمكن من خلالها السيطرة على التأثيرات الناتجة عن هذه المخاطر لجعلها في مستوى مقبول.	4.30
32.50	26	62.50	50	5.00	4	0.00	0	0.00	0	85.50	12.88	0.55	٢٠ ينبغي ان يكون نطاق وصلاحيات التدقيق الداخلي كافية لتحقيق اهداف مهمة التدقيق من خلال الوصول الى الوثائق والسجلات	4.28

														والموظفين بسهولة وبدون اي قيود.	
٢١	قيام مدير التدقيق بالإشراف على مهام التدقيق يسهم في تحقيق اهداف المهمة.	4.38	0.54	12.27	87.50	0	0.00	0	0.00	2	2.50	46	57.50	32	40.00
٢٢	تبليغ نتائج مهام التدقيق الى الادارة العليا ومجلس الادارة او اي جهات اخرى متضمنة اهداف ونطاق المهمة والاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها لاتخاذ الاجراء المناسب.	4.30	0.54	12.49	86.00	0	0.00	0	0.00	3	3.75	50	62.50	27	33.75
٢٣	يقوم مدير التدقيق بوضع نظام لمراقبة الاجراءات المتخذة من قبل الادارة في ضوء النتائج المبلغ عنها.	4.11	0.57	13.95	82.25	0	0.00	0	0.00	9	11.25	53	66.25	18	22.50
٢٤	في حال ان الادارة قد قبلت بمستوى من المخاطر غير مقبول للمصرف على مدير التدقيق ان يقوم بمناقشة ذلك مع الادارة العليا وفي حال انه لم يتم التوصل الى حل معين يقوم بتبليغ مجلس الادارة بذلك.	4.14	0.59	14.26	82.75	0	0.00	1	1.25	6	7.50	54	67.50	19	23.75
	معايير الأداء	4.23	0.27	6.38	84.52										
	محور معايير التدقيق الداخلي X	4.24	0.25	5.83	84.72										

نتائج (معايير الصفات) :

يتبين ان الفقرة رقم (١) والتي تنص (يتم تحديد هدف وصلاحيه ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي بشكل رسمي وواضح ومكتوب ضمن وثيقة رسمية (ميثاق التدقيق الداخلي) وتتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة) حصلت على اعلى متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٤٥) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق بشدة) ، وبانسجام عالي في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٥٠) ، (١١,٢٥) ، وبلغت الاهمية النسبية (٨٩,٠٠ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا . في حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٨٠) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (١٠٠ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على اهمية وضرورة تحديد هدف وصلاحيه ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية لما لها من اهمية في تنظيم العمل وتوزيع المسؤوليات وتحديد حق الوصول للموظفين والاطلاع على السجلات ذات الصلة بأداء مهام التدقيق .

بينما حصلت الفقرة رقم (٩) والتي تنص (ينبغي اجراء تقييم بصفة دورية لنشاط التدقيق الداخلي من خلال التقييم الذاتي او من قبل جهة من داخل المصرف يكون لديها المعرفة الكافية بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي) على اقل وسط حسابي اذ بلغ (٤,٠٤) ، بين الوسط الافتراضي (٣,٤ - ٤,١٩) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق) ، وبانسجام جيد جدا في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٥٦) ، (١٣,٩٠) ، وبلغت الاهمية النسبية (٨٠,٧٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٦٩) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٨٦,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على ضرورة اجراء تقييم دوري لقسم التدقيق اما من خلال التقييم الذاتي او من خلال جهة من داخل المصرف لديها المعرفة بعمل قسم التدقيق و معايير التدقيق الداخلي التي تساهم في تقييم مستوى التقيد والالتزام بالتعليمات واخلاقيات ممارسة المهنة .

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية لإجمالي متغيرات معايير الصفات

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
---	---------	---------------	-------------------	----------------	-----------------

١	معايير الصفات	4.25	0.26	6.08	85.00
---	---------------	------	------	------	-------

نتائج (معايير الأداء) :

يتبين ان الفقرة رقم (١١) والتي تنص (وضع خطة للتدقيق الداخلي مبنية على اساس المخاطر تتماشى مع اهداف المصرف ويتم مراجعتها وتعديلها وفقا للتغيرات في مخاطر وعمليات المصرف ويصادق عليها من قبل مجلس الادارة) حصلت على اعلى وسط حسابي اذ بلغ (٤,٥٤) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (وافق بشدة) ، وبانسجام عالي في الاجابات ، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٥٠) ، (١١,٠٦) ، وبلغت الاهمية النسبية (٩٠,٧٥ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة . في حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٨٠) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (وافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (١٠٠ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على ضرورة ان تكون خطة التدقيق مبنية على اساس المخاطر التي تواجه المصرف وتتماشى مع اهدافه ومراجعتها وتعديلها حسب التغيرات في مخاطر وعمليات المصرف .

بينما حصلت الفقرة رقم (١٣) و(١٥) على اقل وسط حسابي اذ بلغ (٤,٠٨) لكل منهما ، حيث حصلت الفقرة رقم (١٣) التي تنص (يقوم مدير التدقيق بتبادل المعلومات وتنسيق النشاطات مع الجهات الداخلية والخارجية الاخرى التي تقدم خدمات الاستشارة والتأكد) على متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٠٨) ، بين الوسط الافتراضي (٣,٤ - ٤,١٩) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (وافق) ، وبانسجام جيد في الاجابات ، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٦٩) ، (١٦,٩٢) ، وبلغت الاهمية النسبية (٨١,٥٠ %) وهي نسبة ايجابية جيدة . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٦٨) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (وافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٨٥,٠٠ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على اهمية تبادل المعلومات والتنسيق مع الجهات التي تقدم الخدمات الاستشارية والتأكيديّة وذلك لضمان التغطية الكافية للمعلومات وتلافي الازدواجية في الجهود مع الاخذ بنظر الاعتبار مهارة وموضوعية تلك الجهات ومدى امكانية الاعتماد عليها .

اما الفقرة رقم (١٥) التي تنص (يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم ما اذا كان يتم الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المصرف للمخاطر وفقا لتعليمات البنك المركزي) حصلت على متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٠٨) ، بين الوسط

الافتراضي (٣,٤ - ٤,١٩) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق) ، وبانسجام جيد في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٦٣) ، (١٥,٥١) ، وبلغت الاهمية النسبية (٨١,٥٠ %) وهي نسبة ايجابية جيدة . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٧١) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٨٨,٧٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على تقييم ما اذا كان يتم الاستجابة المناسبة للمخاطر من خلال جعل مستواها منسجم مع قابلية المصرف للمخاطر .

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية لإجمالي متغيرات

معايير الاداء

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
١	معايير الاداء X٢	٤,٢٣	٠,٢٧	٦,٣٨	٨٤,٥٢

المتغير الرئيس الثاني (إدارة المخاطر المصرفية Z)

تضمن هذا المتغير (إدارة المخاطر المصرفية Z) على احد عشر فقرة (٢٥ - ٣٥) وكانت النتائج كالآتي :

بلغ الوسط الحسابي الكلي للمتغير (٤,١٤) ، بين الوسط الافتراضي (٣,٤ - ٤,١٩) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق) ، وبانسجام جيد في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٣٦) ، (٨,٧٠) ، وهذا النتيجة تشير الى ان العينة المبحوثة متفقة تماما نحو إدارة المخاطر المصرفية Z بالاتجاه الايجابي ، وبلغت الاهمية النسبية (٨٢,٧٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة .

ويتبين ان الفقرة رقم (٢٦) و (٣٢) و (٣٣) حصلت على اعلى وسط حسابي اذ بلغ (٤,٢١) لكل منهم ، حيث يلاحظ ان الفقرة رقم (٢٦) والتي تنص (يتم تقييم المخاطر المحتملة بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل معها عند حدوثها) حصلت على متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٢١) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق بشدة) ، وبانسجام جيد جدا في الاجابات ، وتؤكدده قيمة الانحراف المعياري ومعامل

الاختلاف فيه وعلى التوالي، إذ بلغت قيمتها (٠,٦١) ، (١٤,٤٨) ، وبلغت الأهمية النسبية (٨٤,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٧٢) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٩٠ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على هذه الفقرة حيث ان تقييم المخاطر المحتملة بشكل مستمر وبالأخص المخاطر ذات التأثير الكبير يساهم في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة .

اما الفقرة رقم (٣٢) التي تنص (يتم تنمية ثقافة ادارة المخاطر بين جميع موظفي المصرف) حصلت على متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٢١) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق بشدة) ، وبانسجام جيد جدا في الاجابات ، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي، إذ بلغت قيمتها (٠,٦٧) ، (١٥,٨٩)، وبلغت الأهمية النسبية (٨٤,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٧٣) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٩١,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على تنمية ثقافة ادارة المخاطر بين جميع موظفي المصرف لما لها من اهمية في جعل الموظفين يتمتعون بالمعرفة الكافية بالمخاطر التي تواجههم في سياق اعمالهم ولكافة الوحدات والمستويات الوظيفية .

اما الفقرة رقم (٣٣) التي تنص (يتم التنسيق بين الانشطة الوظيفية المختلفة داخل المصرف بشأن ادارة المخاطر) حصلت على متوسط حسابي اذ بلغ (٤,٢١) ، بين الوسط الافتراضي (٤,٢ - ٥) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق بشدة) ، وبانسجام جيد جدا في الاجابات ، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى التوالي، إذ بلغت قيمتها (٠,٥٩) ، (١٣,٩٨)، وبلغت الأهمية النسبية (٨٤,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة جدا . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٧٣) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٩١,٢٥ %) وهي نسبة ايجابية ممتازة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على اهمية التنسيق بين الانشطة الوظيفية المختلفة داخل المصرف بشأن ادارة المخاطر من خلال تقديم التقارير من قبل الاقسام المختلفة الى قسم ادارة المخاطر لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

بينما حصلت الفقرة رقم (٢٧) والتي تنص (يتم تقدير طبيعة وحجم المخاطر المحتملة لعمليات المصرف ومقارنتها مع المنافع المحتملة) على اقل متوسط حسابي اذ بلغ (٣,٩٨) ، بين الوسط الافتراضي (٣,٤ - ٤,١٩) على مساحة المقياس ، والتي تشير الى خيار (اوافق) ، وبانسجام جيد في الاجابات ، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف فيه وعلى

التوالي ، إذ بلغت قيمتها (٠,٦٧) ، (١٦,٩٧) ، وبلغت الأهمية النسبية (٧٩,٥٠ %) وهي نسبة ايجابية جيدة . وفي حين بلغ عدد شدة الاجابات المتفقة (٦٧) اجابة ، أي أن اتجاهات اجابات العينة كانت متجهة نحو (اوافق - اوافق بشدة) ، وبنسبة مئوية (٨٣,٧٥ %) وهي نسبة ايجابية جيدة ، وهذا يدل على اتفاق عينة البحث على تقدير طبيعة وحجم المخاطر المحتملة لعمليات المصرف ومقارنتها مع المنافع المحتملة لما لها من أهمية في معرفة الدخول في نشاط معين من خلال تقدير اثر المخاطر لهذا النشاط مع المنافع المحتملة له .

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والأهمية النسبية لإجمالي متغيرات إدارة المخاطر المصرفية Z الرئيسية

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية
١	إدارة المخاطر المصرفية Z	٤,١٤	٠,٣٦	٨,٧٠	٨٢,٧٥

الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية والتكرارات لإدارة المخاطر المصرفية Z على المستوى الفرعي والاجمالي

ت	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة	
						%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
٢٥	يتم تحديد جميع المخاطر المحتملة التي تواجه المصرف من قبل قسم ادارة المخاطر .	4.13	0.62	15.12	82.50	0	0.00	0	0.00	11	13.75	48	60.00	21	26.25
٢٦	يتم تقييم المخاطر المحتملة بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل معها عند حدوثها.	4.21	0.61	14.48	84.25	0	0.00	0	0.00	8	10.00	47	58.75	25	31.25
٢٧	يتم تقدير طبيعة وحجم المخاطر المحتملة لعمليات المصرف ومقارنتها مع المنافع المحتملة.	3.98	0.67	16.97	79.50	0	0.00	3	3.75	10	12.50	53	66.25	14	17.50
٢٨	تتم الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث جعلها عند المستوى المناسب الذي ينسجم مع قدرة المصرف على تحمل هذه المخاطر وحسب تعليمات البنك المركزي.	4.06	0.58	14.31	81.25	0	0.00	0	0.00	11	13.75	53	66.25	16	20.00
٢٩	توجد لدى المصرف سياسات واجراءات وادوات مناسبة تتلائم مع حجم وتعقيد أنشطة المصرف لقبول او معالجة جميع المخاطر والسيطرة عليها.	4.16	0.68	16.42	83.25	0	0.00	2	2.50	7	8.75	47	58.75	24	30.00
٣٠	يتم تطوير الاساليب والاجراءات المتبعة لإدارة	4.11	0.66	15.95	82.25	0	0.00	2	2.50	7	8.75	51	63.75	20	25.00

														المخاطر وفقا للتغيرات في أنشطة وعمليات المصرف.	
21.25	17	70.00	56	8.75	7	0.00	0	0.00	0	82.50	13.01	0.54	4.13	يتم اعداد التقارير والابلاغ عن المخاطر في الوقت المناسب الى الجهات المناسبة لاتخاذ القرار الملائم.	٣١
32.50	26	58.75	47	6.25	5	2.50	2	0.00	0	84.25	15.89	0.67	4.21	يتم تنمية ثقافة ادارة المخاطر بين جميع موظفي المصرف.	٣٢
30.00	24	61.25	49	8.75	7	0.00	0	0.00	0	84.25	13.98	0.59	4.21	يتم التنسيق بين الانشطة الوظيفية المختلفة داخل المصرف بشأن ادارة المخاطر.	٣٣
25.00	20	63.75	51	11.25	9	0.00	0	0.00	0	82.75	14.26	0.59	4.14	يوجد اشراف ودعم من قبل ادارة المصرف لزيادة كفاءة وفاعلية ادارة المخاطر.	٣٤
32.50	26	55.00	44	10.00	8	2.50	2	0.00	0	83.50	16.95	0.71	4.18	يتمتع موظفوا قسم ادارة المخاطر بالمهارة والخبرة الكافية لإداء اعمالهم.	٣٥
										82.75	8.70	0.36	4.14	ادارة المخاطر المصرفية Z	

اختبار الفرضيات بين متغيرات الدراسة :

١ - الفرضية الاولى : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية X وادارة المخاطر المصرفية Z)

يوضح الجدول ادناه الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين معايير التدقيق الداخلي X مع ادارة المخاطر المصرفية Z ، اذ سجل معامل ارتباط ارتباطا معنوياً موجباً بين المتغيرين ، اذ بلغ ما مقداره (٠,٥١٩**) ، وكما موضح في الجدول ادناه ، وهو ارتباط معنوي عند مستوى معنوية (٠,٠١) اذا كان قيمة (P-value مستوى دلالة) اقل من مستوى المعنوية وعليه هذه النتيجة تؤكد الى وجود علاقة ارتباط معنوية ، وهذا يشير الى وجود علاقة موجبة بين الشراكة بين معايير التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر المصرفية ، اما نوع العلاقة فهي علاقة طردية ، اي كلما زاد الاهتمام بمعايير التدقيق الداخلي من قبل المصارف عينة البحث زاد الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية ، وهذا مسوغ لاجل قبول فرضية الارتباط، التي مفادها (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية X و ادارة المخاطر المصرفية Z) .

علاقة الارتباط بين معايير التدقيق الداخلي X و إدارة المخاطر المصرفية Z

ادارة المخاطر المصرفية Z	
٠,٥١٩**	معايير التدقيق الداخلي X
٠,٠٠٠	قيمة P-valu
٨٠	حجم العينة
معنوي	مستوى الدلالة عند $\geq ٠,٠١$
(**) ارتباط ذا دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠١)	
(*) ارتباط ذا دلالة معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)	

٢ - الفرضية الثانية : (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية X في ادارة المخاطر المصرفية Z) .

يوضح الجدول ادناه ، نتائج تحليل الانحدار لتأثير معايير التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية ، ويلاحظ ان معايير التدقيق الداخلي حققت تأثيراً معنوياً مع ادارة المخاطر المصرفية ، أي توجد علاقة تأثير معنوية بين معايير التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر المصرفية ، وفسر (R^2) ما نسبته (٢٧,٠ %) من المساهمات الحاصلة في ادارة المخاطر المصرفية ، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (٢٨,٧٨٧) ، وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) وتحت درجة حرية (1,78) والبالغة (6.97) ، كما ان قيمة (β)

بلغت (٠,٧٥٦) وتشير الى ان التغير الذي يحصل في معايير التدقيق الداخلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في ادارة المخاطر المصرفية بمقدار (٠,٧٥٦) ، وبما ان قيمة (β) موجبة فهذا يعني ان تأثير معايير التدقيق الداخلي ايجابي في ادارة المخاطر المصرفية ، ومن خلال الجدول نلاحظ بان قيمة الحد الثابت ($a=0.934$) وهي معنوية احصائياً، اذ بلغت قيمة t المحسوبة لها (1.562) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية (٠,٠٥) ودرجة الحرية (٧٨) والبالغة (1.66) ، أما قيمة الميل الحدي ($b=0.756$) فهي معنوية احصائياً لان قيمة t المحسوبة البالغة (5.365) اكبر من t الجدولية عند مستوى المعنوية (0.01 - 0.05) ودرجة حرية (78) والبالغة (١,٦٦ - ٢,٣٨) ، وهذه النتائج تؤكد على وجود تأثير معنوي لمعايير التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية في المصارف عينة البحث ، وهذا مسوغ لاجل قبول فرضية التأثير التي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية معنوية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية في ادارة المخاطر المصرفية) .

تأثير الشراكة بين معايير التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	قيمة الثابت a	قيمة t المحسوبة	قيمة معامل بيتا β	قيمة t المحسوبة	قيمة معامل R^2	قيمة F المحسوبة	المعنوية	مستوى الدلالة (٠,٠١) - (٠,٠٥)
معايير التدقيق الداخلي X	ادارة المخاطر المصرفية Z	٠,٩٣٤	١,٥٦٢	٠,٧٥٦	٥,٣٦٥	٠,٢٧٠	٢٨,٧٨٧	٠,٠٠٠	معنوي
* قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجتي حرية (1,78) = (3.96) ** قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ودرجتي حرية (1,78) = (6.97) * قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجتي حرية (78) = (1.66) ** قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ودرجتي حرية (78) = (2.38)									

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١. وجود معايير للتدقيق الداخلي تصدر عن معهد المدققين الداخليين (IIA) ويتم تطويرها بشكل مستمر لمواكبة التطورات في بيئة الاعمال والتي تمثل ادلة ارشادية متكاملة تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المدقق الداخلي في اداء مهامه وبالتالي تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية .
٢. ان موضوع ادارة المخاطر اصبح من اهم الموضوعات التي لاقى اهتماما كبيرا وبالأخص بعد اعقاب الازمات المالية العالمية التي اتضح ان اهم اسبابها هي تزايد المخاطر وعدم ادارتها بطريقة جيدة ونتيجة لذلك تطور عمل التدقيق الداخلي حيث نلاحظ ان خطة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي أصبحت مبنية على اساس المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية .
٣. وجود علاقة تأثير معنوية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية وادارة المخاطر المصرفية .
٤. وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير التدقيق الداخلي الدولية وادارة المخاطر المصرفية

ثانيا : التوصيات

١. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتبني اجراءات التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وذلك من خلال العمل على مطابقة الاجراءات الفعلية مع فقرات المعايير .
٢. ضرورة تطوير ادوات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر للحد منها والسيطرة عليها .
٣. ضرورة قيام المصارف بتشجيع الموظفين للحصول على الشهادات المهنية في التدقيق الداخلي وادارة المخاطر .
٤. أهمية تدريس المواضيع الحديثة للتدقيق الداخلي في الدراسات الجامعية للأقسام المتخصصة وبالأخص الأولية لتأهيلهم اكاديميا ليكون لديهم المعرفة والاطلاع على مفهوم واهداف التدقيق الداخلي ومعاييره للنهوض بواقع عمل التدقيق الداخلي .
٥. أهمية أقامه الندوات والمؤتمرات واللقاءات بين الجهات الاكاديمية والمهنية المحلية والعالمية وادارة المصارف لزيادة المعرفة بموضوع معايير التدقيق الداخلي (IIA) وعلاقتها بإدارة المخاطر بالإضافة الى المتطلبات والتطورات الخاصة بالعمل المصرفي .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية

أ . الكتب :

١. الرمحي، زاهر عطا ، (٢٠١٧) . " الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية " ، الطبعة الاولى، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان .
٢. عثمان ، عبد الرزاق محمد (١٩٩٩) "اصول التدقيق والرقابة الداخلية" ، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق .

ب. البحوث والدوريات :

١. الدود، نصر الدين، ومحمد مهند نزهان(٢٠١٨). " دور معايير المراجعة الداخلية في تعزيز ثقة المراجع الخارجي بالتقارير المالية"، المجلد(٢)، العدد(٤٢)ج٢، ص(٥٣-٦٨).

ج. الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. ابراهيم، فاطمة احمد موسى (٢٠١٦) ، "العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ' الجامعة الاسلامية ، غزة .
٢. بوزار، لبنى، وبودواره، هجيرة ، (٢٠١٩)، " أثر خبرة المدقق على تحسين جودة التدقيق الداخلي" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجبيلي بونعامة بخميس مليانة .
٣. خميس، مروة عبد الخالق(٢٠١٨). "دور ادارة المخاطر في تقليل اخطار منح الائتمان"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .
٤. الزبيدي، رغد منير فرحان (٢٠١٧). " مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال(بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي)" ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .
٥. الشمري، حسن فائز حسين (٢٠١٨) ، " تقويم الدليل الاسترشادي الصادر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي على وفق معايير IIA وانعكاسه على تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي" ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
٦. العتابي، دعاء صباح(٢٠١٧). "دور ادارة المخاطر في تحسين اداء المصارف الاسلامية"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .

٧. علي، نافع حسين (٢٠١٤). "دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر المصرفية"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .
٨. القيسي، اريج غسان (٢٠١٦). "انموذج مقترح لإدارة مخاطر التشغيل المصرفية في ظل النظم الرقابية الدولية"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد .
٩. محمد، شيرين مأمون سيد احمد (٢٠١٧)، " الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية"، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ثانياً: المصادر الأجنبية :

A. documents and reports :

- ١- ,International Standards)2017(The institute of internal auditors, for the Professional Practice of Internal Auditing , The institute of internal auditors.

B . books :

١. Bessis, J. (2015). Risk management in banking, 4th Ed John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ, United Kingdom.

C . periodicals

١. Adamowicz, T. (2018). Types of risk in banking operations— categorization and definitions, Economic and Regional Studies (Studia Ekonomiczne i Regionalne), Vol(11), No(4), pp.(37–56).
٢. Chornous, G., & Ursulenko, G. (2013). Risk management in banks: new approaches to risk assessment and information support, Ekonomika, Vol(92), No(1), pp120–132.
٣. Farhan, M., & Alam, H. M. (2018). Operational Risk Management in Islamic Banking; a System Thinking Approach, Journal of Islamic Business and Management, Vol(8), No(2), pp450–464.
٤. Fülöp, M. T., & Szekely, S. V. (2017). The evolution of the internal auditing function in the context of corporate transparency. The Audit Financiar journal, 15(147), pp.(440–450).

- Kanchu, T., & Kumar, M. M. (2013). Risk management in banking sector—an empirical study, *International journal of marketing, financial services & management research*, Vol(2), No(2), pp.(145–153). .o
- Kazbekova, K., Adambekova, A., Baimukhanova, S., Kenges, G., & Bokhaev, D. (2020), Bank risk management in the conditions of financial system instability, *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, Vol(7), No(4), pp3269–3285. .6
- Kumar, M., & Yadav, G. C. (2013). Liquidity risk management in bank: a conceptual framework, *journal of management & research*, Vol(7), No(2/4), pp.(1–12). .v
- Leo, M., Sharma, S., & Maddulety, K. (2019), Machine learning in banking risk management: A literature review, *Risks*, Vol(7), No(1), pp.(1–22). .^
- Micu, A. (2020). Risk Assessment in Banking Reorganization, *Romanian Economic Journal*, pp.(70–83). .9
- Narayana, A., & Mahadeva, K. (2016). Risk Management in Banking Sector—An Empirical Study. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, Vol(2), No(8), pp.(50–62). .10
- Okeke, M. N., Aganoke, C. U., & Onuorah, A. N. (2018). Operational risk management and organizational performance of banks in, edo state, *International Journal of Academic Research Economics and Management Sciences*, Vol(7), No(4), pp.(104–120). .11
- Omondi, O. G. (2015). Basel Accords on Risk Management: A Survey of Kenya s Commercial Banks. *Journal of Global Economics*, Vol(3), No(4), pp.(1–9). .12
- PATHAK, R. (2020). A Study on Risk Management in Banking Sector in India. *Iconic Research And Engineering Journals*, Vol(3), No(11), pp.(299–303). .13
- Serwadda, I. (2018). Impact of credit risk management systems on the financial performance of commercial banks in Uganda. *Acta* .14

- Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis,
Vol(66), No(6), pp.(1627–1635).
- Tursoy, T. (2018). Risk management process in banking industry. .۱۵
Near East University, pp.(1–36).
- Zaby, S., & Pohl, M. (2019). The management of reputational .۱۶
risks in banks: Findings from Germany and Switzerland. Sage Open
Journals, Vol(9), No(3), pp.(2–15).
- Zakaria, S. (2017). The Use Of Financial Derivatives In Measuring .۱۷
Bank Risk Management Efficiency: A Data Envelopment Analysis
Approach. Asian Academy of Management Journal, Vol(22), No(2),
pp.(209–244).

D. Thesis

- Ishtiaq, M. (2015). Risk management in banks: determination of .۱
practices and relationship with performance, Doctoral dissertation,
University of Bedfordshire.
- Jaber, Aladdin Saadi (2020). The Impact of Risk Management .۲
Practices on the Organizational Performance: Field Study at Jordanian
Insurance Companies, Master thesis, Middle East University.
- Oanh, N, T. K. (2017). Risk management at Vietinbank Hoan Kiem .۳
branch, Current situation and proposed solutions, Master thesis,
Vietnam National University, Hanoi.
- Okehi, D. O. (2014). Modelling Risk Management in Banks: .۴
examining why banks fail?, Doctoral dissertation, Walden University.
- Rehman, A. A. (2016). A comparative study of risk management .۵
practices between Islamic and conventional banks in Pakistan,
Doctoral dissertation, Cardiff Metropolitan University.